الرأي العام

عفواً د. أحمد الخطيب

محمد الدلال

نتوقف كثيراً عند الحديث عن الرموز التاريخية والوطنية في الكويت، كيف لا وقد شهدت لهم الذاكرة التاريخية بالمواقف والمشاهد التي صبت في اتجاهات بناء الوطن، وتعزيز حرية شعبه، وتمكينه من حكم نفسه، ونقله من دائرة التأثير المحدود إلى الأدوار الكبرى في صناعة القرار، وتنتابنا الحيرة عند الحديث عن شخصية وطنية بارزة كالدكتور أحمد الخطيب، خاصة إذا كان التاريخ في صفه في مواطن عديدة، ومنها ما تشهد به جلسات المجلس التأسيسي بصولاته وجولاته التي لا تنسى في سبيل نقل البلاد من حكم العشيرة إلى الحكم الدستوري، والأمة مصدر السلطات.

وبرغم ما أسلفت من تقدير لتاريخ وأدوار الدكتور الخطيب في الحياة السياسية الكويتية، إلا أن ذلك لا يمنع أن نقف مع الدكتور الخطيب في مواقف محددة قد لا نرى فيها اتساق مع خطه الوطني العام، وخروج عن القواعد والمبادئ العامة في دعم الحريات، أو تعزيز الوحدة الوطنية، فقد نشر للدكتور أحمد الخطيب بيان خلال الأيام الماضية أوضح من خلاله رأيه في الحالة السياسية في البلاد وسبيل الخروج منها، وموقفه من الدعوات التي تنادي بالخروج على الدستور وتعطيل أحكامه، إضافة إلى تضمين البيان إشارة إلى عدد من معوقات الإصلاح في الكويت، وختم بيانه الصحافي بنداءات للتيارت الوطنية والشباب بالتوحد والعمل من أجل الوطن.

واللافت في بيان الدكتور الخطيب الأخير تضمين البيان لهجة الغائبة للآخر، وفي الوقت ذاته تحريضية كبيرة ضد التيارات الدينية، فهي في رأي الدكتور: «... جهات لا تريد الدستور وهي الأحزاب الدينية التي تؤمن بدساتير أخرى، ولاحظنا عدم جديتها في المطالبة بعودة الحياة الدستورية أثناء حل البرلمان». وفي موطن آخر من البيان ذاته، وبصورة مستغربة يدعو الدكتور الخطيب القوى الوطنية إلى عدد من التحركات من أبرزها: «اعتبار الأحزاب الدينية متآمرة على الدستور وفضح موقفها أمام الرأي العام». وفي هذا المقام أود بعجالة أن أصل إلى مسامع الدكتور أحمد الخطيب، والشعب الكويتي بالنقاط التالية:

- اتفق مع الدكتور الخطيب في أهمية المحافظة على الدستور ومقاومة محاولات الانقلاب عليه، كما أشاركه في وجود عدد من الأطراف في الساحة، وهم قلة في التيارات السياسية عموماً، ومؤسسات الفساد، وأصحاب المصالح الخاصة، ممن لا يضمر خيراً بالحياة الدستورية، ودور الأمة في إدارة الحكم، ويتطلب من الجميع مواجهتهم.

- يستغرب من الدكتور الخطيب، وهو رجل متابع وفاعل في الساحة السياسية، إيراد عبارات يغلب عليها التجهيل وعدم الوضوح والتعميم الذي يفقد العبارة موضوعيتها ومنطقيتها، فقد وجه تهمة التآمر على الدستور للأحزاب الدينية كافة، وادعى عدم جديتها في المطالبة مسبقاً بعودة الحياة النيابية، وكان الأجدر أن يكون أكثر تحديداً وموضوعية في اتهاماته، فليس من المعقول أن نضع كل التيارت الإسلامية في سلة واحدة تجاه قضايا الوطن، كما لا يمكن أن نضع كل التيارات القومية واليسارية والليبرالية في سلة واحدة كذلك، والواقع الحالي أكبر شاهد على ذلك.

- يعلم الدكتور الخطيب أن هناك من التيار الإسلامي من كان له مواقف مشهودة تجاه التمسك بالدستور وعودة الحياة البرلمانية، فنواب التيار الإسلامي في مجلس ١٩٨١ وقفوا ضد مقترح الحكومة بتنقيح الدستور والتي يراد منها تقليص المكتسبات الشعبية، واتحاد طلبة الكويت بقيادة التيار الإسلامي كان له الشرف بأن يكون الجهة الوحيدة والأولى في استنكار حل مجلس الأمة في عام ١٩٨٦ في الوقت الذي صمت فيه الجميع، وشارك نواب وأبناء التيار الإسلامي مع غيرهم من أهل الكويت في الحملة الشعبية لعودة العمل بدستور ١٩٦٢ من خلال دواوين الاثنين، ومجموعة الـ ٤٥ في الأعوام التي تلت حل ٨٦، وهم ذاتهم أبناء التيار الإسلامي، وبمشاركة من أبناء الوطن، الذين كانت لهم صولات وجولات داخل الكويت وخارجها للوقوف ضد الاحتلال الصدامي الغاشم على الكويت، وعودة الشرعية والعمل بدستور ١٩٦٢، و«مؤتمر جدة» خير شاهد على ذلك، كما شارك أبناء التيار الإسلامي في إعداد والتوقيع على «وثيقة الرؤية المستقبلية لبناء الكويت» في العام ١٩٩٢ بمعية ثله من رموز وتيارات الكويت ونخبها المختلفة، والتيار الإسلامي شارك في اجتماعات القوى السياسية في الأعوام الأخيرة، وشاركها في عدد من البرامج والانشطة التي تعزز العمل بالدستور وتنهض به، ومن ذلك تحرك القوى السياسية ضد إحالة الحكومة المادة ٩٩ من الدستور للمحكمة الدستورية للتفسير خشية الالتفاف على الدستور، ومؤخراً وبسبب الدعوات الهدامة التي أطلقها البعض لايقاف العمل بالدستور وحل البرلمان بصورة غير دستورية بادر التيار الاسلامي برفض هذه الدعوات، واعتبرها دعوات هدامة وانتقاصا من حقوق الشعب الكويتي وطالب بمواجهتها، كما نظمت الاتحادات الطلابية في جامعة الكويت وفي التعليم التطبيقي اخيراً مهرجاناً خطابياً في ساحة الإرادة بعنوان «الدستور خط أحمر» عبر فيه عدد من ممثلي الأمة وغيرهم بالتمسك بالدستور ورفض محاولات الانقلاب عليه.

- أشد ما يؤلم في البيان الصحافي للكتور الخطيب اللهجة التي أوردها بشأن التيارات الدينية أنها لهجة غير موضوعية تصب في خانة الغاء الآخر، والاقصاء للعاملين من التيارات الأخرى في الساحة السياسية، فالعمل السياسي والوطني ليس حكراً على أحد، فالوطن للجميع وشرف تحمل مسؤولية النهوض بالاصلاح السياسي لا يستطيع أي طرف الانفراد بها، إن اللغة التحريضية ضد التيارات الدينية، أو غيرها من تيارات الوطن، أو نخبها، دعوات غير مقبولة، وبالأخص في واقعنا السياسي المعاصر الذي يدعونا إلى ايجاد طرق عديدة لتعزيز اللحمة الوطنية لا القفز عليها، ويدعونا إلى نسيان خلافاتنا الفكرية والمصلحية الآنية لتدعيم وإيجاد المصلحة الوطنية العامة، فالقومي والإسلامي والليبرالي وغيرهم قاسمهم المشترك هو الكويت، وبقاؤهم ونجاحهم ومستقبلهم مرتبط بعد الله ببقاء الكويت عزيزة آمنة متمسكة بالحياة الدستورية والمشاركة الشعبية.

أخيراً... فإن الله والتاريخ والشعب الكويتي شاهد على أفعالنا ومواقفنا، والدكتور أحمد الخطيب من الأطراف التي يعول عليها أن تكون معول بناء لا هدم، وتوحيد لا تفريق، ودعم لأبناء الوطن دون تفريق، فالكويت بأمس الحاجة إلى الاجتماع لا التقسيم. والله من وراء القصد.

النهار

من دولة لدولة...

نعم، هذا هو الأمر الذي به تستفتيان، والذي لا يزال يشلّ البلد ومؤسساته، ويقلق أهله وخلانه، ويحول حتى الآن دون استقامة الوضع اللبناني وعودته الى الحياة الطبيعية.

و«الأمر» الذي لم يُقض بعد، مفاده وفحواه ان «دعم» بعض الدول والجهات يجب ان يُقدّم الى الدولة وحدها، ومباشرة، كما ينص العرف، وكما تقول الأصول، وكما هي العادة، وكما هو معمولٌ به في القارات الخمس.

فلا «دعم» من دول كبرى او صغرى، اياً يكن نوعه أو حجمه، يُمنح لاحزاب وتجمعات ومنظمات، ولا حتى لطوائف أو مذاهب دون علم الدولة وموافقتها. في الأقل يمرّ عبرها، وفي اشرافها، والأمر الأهم هو الاعتراف بالدولة، والدولة اللبنانية تحديداً باعتبارها المعنية بهذا الكلام، كمرجع وحيد لعلاقات الآخرين، من دول وسواها، بلبنان ومؤسساته الرسمية والأهلية.

فما من دولة «تهدي» الى حزب، او تنظيم، او طائفة، أسلحة ثقيلة وبالاطنان فيما الدولة «الأم» تفتش عمّن «يعيرها» صاروخاً أو دبّابة، على سبيل المثال.

وما من دولة «تهدي» دعمها المادي بملايين ومليارات الدولارات الى حزب أو «هيئة» او طائفة، من وراء ظهر الدولة «الأم»، ومن فوق إبطها، وحتى دون علمها.

فالدولة تقدّم دعمها ومساعداتها للدولة، كما تقول التقاليد، ووفقاً لما تنص عليه الدساتير والقوانين، وحسب الاصول والمفاهيم وشرعة الامم المتحدة.

اذا ارادت دولة ما ان تساعد شعباً في هذا أو ذاك الميدان، فانما تفعل ذلك عبر الدولة، والدولة وحدها.

وهذا ما يحصل حتى في بلاد واق الواق.

إلا في هذا الوطن اليتيم. فالدعم بكل أشكاله وأنواعه وأحجامه، غالباً ما يأتي من هذه الدولة أو تلك باسم هذه الطائفة أو ذاك الحزب. ومباشرة. فيما الدولة كالزوج المخدوع... ويا غافل إلك الله.

حتى انها لا تملك «حق» الاعتراض، او الاحتجاج، او الاستفسار، في الوقت الذي يُفترضِ ان تضرب يدها على الطاولة صارخة في وجه الجميع: انا الدولة، وإليّ يقدم الدعم بكل اصنافه واسمائه، ولي تعطى المساعدات.

من هنا، على الأرجح، كان الترحيب في بيروت بطلب الرئيس ميشال سليمان من المسؤولين الايرانيين ان يكون تعاملهم مع الدولة اللبنانية، وان يحوّلوا مساعداتهم ودعمهم الى الدولة.

ومن هنا كان الحديث عن مسار جديد بين البلدين، سيكون قيد الاختبار في المرحلة المقبلة، وقيد الامتحان بالنسبة الى مبدأ التعاون من دولة الى دولة.

«زيّان»

الرياض
جريدة يومية تصدر من عاصمة المملكة العربية السعودية

عبء الجمال

عالية ممدوح

-١-

أحببت مارلين مونرو وما أزال، هذه كليشية بالطبع، معظمنا استسلم لها فبدأ الأمر مرضيا من هذا الجانب أو ذاك. لكن، هذه المرأة أراها تورية شعرية تعذب وتبهج سويا بالرغم وبسبب جميع المشاهد الاستعراضية التي تبدو فيها الشهوانية مجرد عمل روتيني يتجدد قليلا لكن سرعان ما يتعفن. ماأزال أشعر بوخز ألم شاحب أن- هذه- المرأة، لكي لا أعيد وأكرر اسمها إلا للضرورة، عصفت بجميع ما حولها وصولا لرئاسة البيت الأبيض في ستينيات القرن المنقضي. كانت لديها حتى اللحظة التي وجدت فيها مقتولة أو منتحرة أو.. شحنة غواية تحث على الجريمة فيعلق بها القاتل قبل قتلها ولا يندم على فعلته فوجودها محرض يعادل القصاص الغامض الذي لاحق عموم من تعرف عليها أو عاشرها، كأنها مذنبة بصورة شريرة ومهيبة جدا لأنها كانت تقذف حممها ولا تنتظر منها إلا الخطر. كنا فتية جدا حين سمعنا نبأ موتها أنا وأخي ونحن نصغي إلى إذاعة BCC في بيتنا ببغداد، أصبنا بوجوم حزين فج وفوري وغير موجه لأحد، ولا عليها حتى.

-٢-

بعد سنين طويلة وفي عام ٢٠٠١ في شهر مايو وفي نيويورك اقتنيت بضعة أشياء وكتب ومجلات وبوسترات وسلسلة مفاتيح وقميص قطني به صورتها ونظرتها تلك المشعة، أحدث من الذي بحوزتي، كنت مرتبطة بها بطريقة أتبجح بها وأردد أمام البعض: إن هناك أنواعا من البشر... لا يجوز اختزالهم أو إيجازهم فهم يندرجون في صيغة اللغز وبدماثة أحيانا لا تليق بهم، ارتباطي بهذا النوع من الكائنات ؛ الشاعر الفرنسي آرثر رمبو، الممثل الأمريكي الشاب جيمس دين، الذي قتل بحادث، والكاتب كافكا و... هؤلاء وغيرهم، أدرجهم في خانة الشخصيات التي يتعدى وجودها الفيزيائي الصرف إلى وضعها وبشكل نهائي في خانة الارتجاج الوجودي الفتاك، ذاك الذي صاحبهم، وبالتالي شكل التخلي والخذلان التامين بموتهم الميتة التراجيدية الفاجعة، قمت بترجمة حوارات أجريت معها من أجلي وحدي، فقط لكي أتذمر ويصيبني الغضب والحنق من الدرجات القصوى لما أصابها من أذية، حضرت جميع الأفلام التي اشتركت بها ومنذ البدايات حين كانت كومبارس، وباقي الأفلام التي صنعت أسطورتها، قبل عامين كنت مدعوة لمدينة تورينو الأيطالية مع حشد من الكاتبات العربيات والأجنبيات فذهبنا أنا ومي غصوب إلى متحف السينما، هو واحد من أهم المتاحف في أوروبا فتسمرت أمام جناح مارلين، كانت أمامنا فوق الثياب وخارج الأحذية، الإطلالة بالمعاطف وكلها من الفرو المزيف، والألوان في عمومها ايروسية جدا، كان وجودها يتعدى الإغراء والموت والشجن المستديم ؛ صوتها وهي تغني أو ترقص أو تمثل نسمعه في أرجاء المتحف الذي يعرض فقرات من أجمل أدوارها فنشعر أن بمقدورها إضرام النار أينما حللت.

-٣-

في جميع الأفلام التي مثلتها نداء يقول لك، لا على التعيين، ان كنت رجلا أو امرأة، انها بانتظارك لكي تشاهدها هي لا غيرها، لكي تخبرك أمرا واحدا لا غير: إنها امرأة مكتملة العدد لكنها بحاجة إلى حماية! في الصيف المنقضي شاهدت كتاب نورمان ميللر: يالها من فتاة شقراء تبا ؛ إنها مارلين، الصادر منذ سنوات عن دار الجديد بترجمة ريانة يانعة للشاعر بسام حجار الذي أظن أنه أحب مارلين مثلي فأتقن عمله، استعرت الكتاب من مكتبة نهلة وأمير وقررت أن لا أعيده لهما، ولو تضاعف عدد الكتب التي لا يحق لأي واحد منا إعادتها، هذا كتاب يشع ضوءا حتى لو كان عن تابوت يحمل جثة المرأة الصاعقة، المؤلف تخيل نصوص الكتاب والحوارات والمساجلات إلا ما ندر، كأن، نحن القراء ينقصنا الخيال!

-٤-

كتاب مكتوب ما بين السيرة التي تلقننا فضولا قل نظيره، وبين الاستخدام النفعي لنشوة أن تكون بين يديك أوراق تتحدث بصوتها. وإذا، ما عليك إلا استقبالها بالملابس الرسمية:حين يصيب المرء حظا من الشهرة تُصبح صلاته بالطبيعة البشرية أقرب إلى القسوة، ذلك أن الشهرة توقظ الحسد «أقرأ بشغف حقيقي لطفلة، الجميع، ربما، أرادها أن لا تنضج من خديعة الطفلية التي لازمتها، بين الغنج العارم والريفية الساذجة التي كانت تتلبسها في كثير من الأوقات وأمام الكثير من الشخصيات البارزة في عالم السينما أو بين المشاهير ومن دون إرادتها فتتضاعف جاذبية وكربا، في الكتاب وفي الدنيا، مارلين كانت بسيطة، تلقائية، عفوية وذات هشاشة وحساسية سريعة العطب، وكانت جميلة بصورة مزعجة، ولا تُختصر أيضا: «لي طريقة في مد جذوري في المكان أشبه بالجنون فانا أوحي ببعض الغموض وفي عالم السينما كان عدد كبير من الناس يعتبر أنني طائر غريب لم يكن يراني أحد لا في السهرات ولا في زيارات لأهل الوسط «.

-٥-

«تريدين أن تصبحي أعظم ممثلة في العالم، أردف ميلتون، لكنك تعاملين بوصفك الشقراء البلهاء وأنت لا تبالي، لا تتجولي بين الناس وكأنك نكرة ولا تنسي أنك على الشاشة كائن رائع الجمال» هذه هي الورطة والعبء في حالتها وجميلات خارج عالم السينما والشهرة. يشكل الجمال وما يصيبنا منه تشوشا واضطرابا فعليين، كأنه منفذ من عمل تدميري لكننا لا نستطيع الاستغناء عنه، في كثير من الأحيان تلازم ألسنتنا اللعنات عليه فهو يتفوق علينا لأنه نقيضنا، لا يتوقف في مكان ولا يبحث عن خط هروب وبطبيعة الحال لا يلاحظ ذاته، الجميل لا علاقة له بالندامات والذنوب ونحن نتسامح معه لأنه يستدعينا لكي يظل لنا احتياطيا من التهديد. فالبشر، دون أن يعوا ذلك يفضلون القليل من الخطر بالرغم من تزديدهم العكس، مارلين تدري بطريقة فطرية أنها جميلة وهي تشكل بالنسبة للبعض نعمة، ولكن لا رجاء منها، فأزواجها: الايطالي لاعب البيسبول الشهير، جو ديماجيو، الغيور المتطير، كان يشغف بها على شكل مباراة عليه الفوز بها، والمسرحي الشهير أرثر ميللر، كان يتصورها شخصية مسرحية ربما، في أحد الأيام تتحول إلى شخصية واقعية، يعرف مقاييس بدنها على الشكل التالي: «متر وثلاثة وستون ليس أكثر، ليست طويلة القامة، لها جدع طويل، وقامة مديدة، وهذا هو اللافت في الأمر» لكنها هي كانت تردد: «بدأت أدرك أن أمرا آخر يعوزني: المخيلة، أمر مؤسف حقا فالسواد الأعظم من الجمهور يراني على صورة مكارة شريرة».

××××

أعرف بضع نساء جميلات من محيط الأسرة والمعارف البعيدين، جمالهن سبّب أعراضا هستيرية لمن حولهم وكان سوء الطالع والحظ العاثر هو بذرة اللعنة التي لازمت حيواتهن وفي أعمار مبكرة، الغريب وأنا أتذكر بعضهن اليوم وأسأل عمتي أحيانا وأنا أحادثها في بغداد، أين فلانة أو علانة، كانت تفوت ما تشاء من الأسماء وتردد كأنها تخاطب نفسها بالدرجة الأولى:- والله بنتي لا ادري عبالك هناك انتقام رباني من هذه ومن تلك».

تماما، مارلين كانت:over حتى بدت أنها غير حقيقية، وكان عليها أن تغادر وتختفي، فالجمال لا يجوز التستر عليه وإذا ما طفح الكيل تحول إلى رعب مميت.

السفير

تشومسكي عن الاقتصاد والسياسة: هل يستمر الانهيار الأميركي في ظل أوباما؟

ترجمة: جنان جمعاوي

ثمة علاقة طردية بين توجه العالم نحو التعددية القطبية، وفقدان الولايات المتحدة نفوذها الأحادي على العالم. هي معادلة لم يخترعها المفكر اليساري نعوم تشومسكي، بقدر ما هو مؤمن بها، ويتوقع لها أن تبقى قائمة، حتى في ظل ولاية الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما.

يشرح تشومسكي، في حديث مطوّل أجراه معه الأستاذ الجامعي اللبناني الأميركي عساف كفوري، مشوار الولايات المتحدة نحو القمة، ثم بدء انهيارها، ليضع في هذا المشوار مفصلاً أساسياً، يتمثل في تحوّل (حديقة الولايات المتحدة الخلفية) أي أميركا اللاتينية نحو اليسار، أو ما يسمى بالمد الزهري.

ويقول تشومسكي إن الولايات المتحدة عرفت قمة نجاحاتها في نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما كانت تملك، حرفياً، نصف ثروات العالم، وقدرة عسكرية فائقة. ومع حلول عام ١٩٧٠، كانت قد خسرت نصف هذه الثروة العالمية، لكنها حافظت منذ ذاك على هذا الوضع. ولكن النفوذ الأميركي بدأ يتضاءل. وما أميركا اللاتينية سوى دليل قاطع على ذلك. فللمرة الأولى منذ ٥٠٠ عام، أي منذ الاستعمار الأوروبي، بدأت أميركا الجنوبية تخطو جدياً نحو الاندماج في ما بينها، والاستقلالية عن الولايات المتحدة، موجهة أنظارها نحو الصين خصوصاً وأماكن أخرى عموماً. هي مسألة جدية بالنسبة للمخططين الأميركيين. نذكر هنا، على سبيل المثال، تحذير الرئيس السابق ريتشارد نيكسون، عندما كان يناقش أهمية تدمير الديموقراطية التشيلية في عام ١٩٧١، من أنه (في حال عجزت الولايات المتحدة عن السيطرة على أميركا اللاتينية، فهي لا يمكنها أن تتوقع إقامة نظام ناجح في أي مكان آخر في العالم)، أي للسيطرة على بقية العالم. والسنوات الأخيرة أثبتت أن الهيمنة على اميركا اللاتينية لم تعد امرا سهلا على الإطلاق.

ومن المهم معرفة أن هذه الأهداف ولدت خلال الحرب العالمية الثانية. آنذاك، طوّرت مراكز الأبحاث في وزارة الخارجية ومجلس العلاقات الخارجية خططاً تم تطبيقها لاحقاً، من أجل إقامة (منطقة كبرى) حيث يكون للولايات المتحدة (نفوذ كبير) يحل مكان بريطانيا وفرنسا، ويضمن (الحد من أي ممارسة للسيادة) من قبل الدول التي قد تتدخل في تصاميمها (واشنطن) العالمية. ودعا المخططون إلى (سياسة موحدة لتحقيق التفوق العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة) في هذه (المنطقة الكبرى)، التي كانت ستضمّ في الأقل نصف الكرة الغربي، والامبراطورية البريطانية السابقة، والشرق الأقصى. مع تقدّم الحرب، بدا واضحاً أن القوة العسكرية السوفياتية كانت تسحق آلة الحرب النازية، وكان لزاماً إذاً أن تشمل (المنطقة الكبرى) منطقة اوراسيا أيضاً. منذ ذلك الوقت، تغيّرت السياسات الأساسية في تكتيكاتها لكن ليس في مضمونها. ولا سبب يدعو إلى توقع أي تغيير في تلك الأهداف مع إدارة أميركية جديدة، برغم أن احتمالات تحقيقها باتت أقل، في ظل نظام كوني يميل نحو التعددية.

أما في ما يخص الشرق الأوسط، فلم تتبدل السياسة الأميركية كثيرا منذ الحرب العالمية الثانية، أي منذ أن أدركت واشنطن أن الإمدادات النفطية في الشرق الأوسط (تعتبر مصدراً مذهلاً للقوة الاستراتيجية)، وأنها (احدى أهم المواد الثمينة في تاريخ البشرية)، وهو أمر لا يزال صحيحاً. كان مثيرا رؤية حتى وسائل الإعلام (الحكومية) تبدّل حديثها، عندما بات من الصعب الإصرار على صحة الذرائع التي ساقتها واشنطن لغزو العراق. بالحد المتاح لها، بدأت هذه الوسائل تعترف على الملأ بالأسباب الحقيقة وراء الغزو الأميركي للعراق. من هنا، عندما دعا أوباما إلى تبديل وجهة التركيز العسكري من العراق إلى أفغانستان، سارع محرر (واشنطن بوست) إلى تصويب تصريحاته (الخاطئة)، لأن (أهمية أفغانستان الاستراتيجية لا تعتبر شيئاً يذكر أمام أهمية العراق، الذي يقع في المركز الجيوسياسي في الشرق الأوسط ويختزن بعض أكبر الاحتياطات النفطية في العالم). البروباغاندا بشأن أسلحة الدمار الشامل والديموقراطية تصبح عندئذ وسيلة جيدة من أجل الإبقاء على شعب (مستكين). ولكن على الحقائق أن تظل في البال، عندما يكون التخطيط الجدي على المحك!!

الديموقراطيون والجمهوريون، كل منهم، يقبلون بالمبدأ القائل بأن الولايات المتحدة دولة خارجة عن القانون، مؤهلة لخرق ميثاق الأمم المتحدة عندما تريد، سواء عبر التهديد باستعمال القوة ضد إيران (وهو خرق واضح للميثاق الدولي) أو عبر شن الاعتداءات ((الجريمة العالمية القصوى) بحسب الكلمات التي استخدمتها محكمة نورنبرغ). كما هم يقبلون بمبدأ أن للولايات المتحدة، وحدها، الحق بغزو دول أخرى تختارها، والاعتداء على أي دولة تدعم حركات المقاومة ضدها. هنا الشعار المثالي هو (الحرب على الإرهاب). وما الهجمات الإجرامية التي تشنها طائرات التجسس الأميركية في باكستان سوى مثال على ذلك. وما الغارة الأميركية الأخيرة على بلدة البوكمال السورية سوى مثال آخر على ذلك. والقائمة تطول. كان محقاً أن يحذّر احدهم في لبنان من أن هذا الاعتداء على سوريا ليس سوى (مأثرة أخرى تضاف إلى تركة بوش الكريهة)، هي تركة لا يشي شيء بأنها ستتبدل، لا حيال العراق ولا إيران ولا أفغانستان ولا في القضية الفلسطينية الإسرائيلية ولا في أي مسألة مهمة أخرى تتعلق بالشرق الأوسط.

ويشكك تشومسكي بصحة تقارير تحدثت عن احتمال أن تضعف الأزمة الاقتصادية، الميل الأميركي نحو استخدام القوة، فالجيش الأميركي فائق في حجمه وقوته وتطوره تقنياً، والإنفاق العسكري الأميركي بالكاد يمكن مقارنته بالإنفاق العالمي مجتمعاً. وقد يكون لافتاً أن نرى دولة صغيرة تابعة مثل إسرائيل تدّعي أن سلاحها الجوي وقواتها المسلحة أوسع وأكثر تقدماً تقنياً من أي دولة تابعة لحلف شمال الأطلسي، باستثناء الولايات المتحدة، التي تعتبر الوحيدة في العالم التي تملك نظام قواعد عالمية وقوات بحرية وجوية يُسمح لها بشن أعمال عنيفة في أي مكان. كما أنها الوحيدة التي تطوّر قدرات لها في مجال التسلح الفضائي، برغم المعارضة القوية التي تبديها بقية دول العالم.

على المستوى الاقتصادي، ظل العالم، على مدى ثلاثين عاماً، ثلاثي الأقطاب، مع قوى متمركزة في أميركا الشمالية، وأوروبا وآسيا الشرقية. ثم بدأ التنوع في الاقتصاد العالمي يشق طريقه، ومن المرجح أن تتسارع خطاه بسبب الأزمة المالية الحالية، من أن يكون ذلك مؤكداً. للولايات المتحدة مميزات هائلة في المجال الاقتصادي، ولكنها أيضا تعاني ضعفاً جوهرياً، يتمثل على سبيل المثال، بالمديونية الحادة. كان بوسع أوروبا أن تصبح قوة مستقلة في العالم، ولكنها اختارت أن تخضع نفسها لواشنطن. وقبلت بطواعية استفزازات مفرطة، منها قرار كلينتون بتوسيع نطاق الناتو شرقاً، في خرق لوعود صارمة كانت إدارة جورج بوش الأب قد قدّمتها لغورباتشيف، لقاء قراره المذهل بالسماح لألمانيا موحدة بالانضمام إلى تحالف عسكري معاد. إحدى تبعات هذه سياسة التوسيع تلك، وُقعت في القوقاز، فارضة نفسها على الصفحات الأولى لمعظم الصحف العالمية.

في هذه الأثناء، استطاعت الدول الآسيوية تكديس احتياطات مالية ضخمة، لدرجة أن اليابان على سبيل المثال، برغم اقتصادها المتعثر، بدأت بشراء أصول أميركية أساسية. بالمبدأ، بوسع الصين واليابان تنويع عملاتهما، بعيداً عن الدولار. قد تكون التأثيرات دراماتيكية، ولكن ذلك غير مرجح، أولاً بسبب اعتمادهما على الأسواق الأميركية، وثانياً، بسبب قوة الولايات المتحدة، التي لا تريدان مواجهتها.

ثمة حديث متنام عن أن الهند والصين قد تصبحان القوى الأساسية في القرن المقبل. وما من شك بأنهما ستواصلان اكتساب نفوذ اقتصادي، ولكنهما تواجهان جملة من المشاكل الداخلية الهائلة، غير معلومة من الغرب. إحدى تلك المشاكل، مثلاً، تكمن في ما ذكره دليل التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، حيث احتلت الصين المرتبة الحادية والثمانين فيما احتلت الهند المرتبة الثامنة والعشرين بعد المئة... وثمة الكثير بعد.

قلة هم من ربطوا بين الاقتصاد النيوليبرالي وتقلص المساحة المتاحة للمشاركة الديموقراطية، حتى في صفوف المعلقين اليساريين. يقر تشومسكي أنه غالباً ما يتم تجاهل هذه العلاقة الترابطية، لكن ذلك لا يعني أنها واضحة وفائقة الأهمية.

ويشرح أنه بعد الحرب العالمية الثانية، أسس المنتصرون نظاماً اقتصادياً عالمياً، أسموه (بريتون وودز). مثل بريطانيا جون مايناردكينس، فيما مثل الولايات المتحدة هاري ديكستر وايت. بمقتضى هذا النظام، سُمح للحكومات بالتحكم بعملية سحب رؤوس الأموال، وهو مبدأ لا يزال قائماً في قواعد صندوق النقد الدولي، ولكن غالباً ما يتم تجاهله. كما تم تنظيم العملات في إطار قيود ضيقة. دوافع هذا النظام كانت مضاعفة. اقتصادياً، اعتقد كاينس ووايت أن تلك الإجراءات ستنشط النمو الاقتصادي والتجارة. كما أدرك الرجلان، على الصعيد الاجتماعي ـ السياسي، أنه إذا لم تكن الحكومات قادرة على التحكم برأس المال، لكن يكون بمقدورها اتخاذ إجراءات اجتماعية ديموقراطية. هي إجراءات حظيت بدعم هائل شعبياً، وتم تهميشها بسبب الكساد الكبير والحرب المناهضة للفاشية (الحرب العالمية الثانية).

أساس الدافع الإجتماعي الاقتصادي كان صريحاً ومباشراً. حركة رأس المال الحر تؤسس لما أسماه الاقتصاديون الدوليون (البرلمان الافتراضي) للمستثمرين والمقرضين، الذين يقومون بـ(استفتاء آني) على سياسات الحكومة. بإمكان تلك (البرلمانات الافتراضية) (التصويت) ضد هذه السياسات إذا اعتبرتها غير عقلانية: أي لصالح الشعب، عوضاً عن كونها لصالح القوى الخاصة.

ورأى كاينس أن أبرز ما حققه (بريتون وودز) هو تأسيس حق الحكومات بتقييد حركة رأس المال، معتبراً أن المضربات (مدمرة). وخير من شرح رؤية كاينس كان الاقتصادي الهندي برابهات باتنايك، عندما تحدث أمام مؤتمر للأمم المتحدة في ٣٠ تشرين الأول الماضي، عن الأزمة المالية العالمية. وقال حينها إن كاينس (حدد مكمن الخلل في نظام الأسواق الحرة، وهو في انعدام قدرته على التمييز بين المضاربة والمغامرة)، معتبراً أن (نزوات (المضاربين)، التي تتسبب بتأرجحات حادة في أسعار الأصول، تحدد أهمية الإنتاج الاستثماري، وبالتالي، المستوى الإجمالي للطلب والتوظيف ومردود الاقتصاد)، ما يجعل (حياة ملايين الأشخاص مرهونة بنزوات حفنة من المضاربين في ظل نظام السوق الحرة).

وختم باتنايك أن استبدال (إدارة الطلب) الحكومي بـ(نظام الفقاعات) التي خلقها المضاربون هو السبب الأساسي للأزمة المالية الحالية، مؤيداً بذلك تحليل كاينس.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تفكيك نظام بريتون وودز بدءاً من السبعينيات، باتت الديموقراطية مقيدة. وكان لزاماً التحكم بالرأي العام بطريقة ما. وتبدو هذه الحقيقة بارزة في الدولة التي يديرها عالم الأعمال، وما مسألة إدارة الحملات الانتخابية من قبل شركات العلاقات العامة، من أجل ضمان تهميش الرأي العام على نحو فاعل، سوى مثال على ذلك. وكما تفيد العديد من الدراسات، يقبع الحزبان السياسيان الرئيسيان على يمين الناس، في غالبية المسائل التي تهمهم، لذا من المهم أن يقوم مديرو الحملات في هذين الحزبين بتنحية هذه المسائل جانباً والتركيز على المسائل الشخصية كـ(القيم) والشخصية وهكذا دواليك. فما المغزى إذا في اهتمام الرأي العام بخبر أفاد بأن مصفف الشعر الخاص بسارة بالين يقبض ضعف ما يقبضه مستشار جون ماكين للشؤون الخارجية؟

الشعب الأميركي لا يعي حقيقة تهميشه، برغم أنه لا يحب أن يتم تهميشه. ٨٠ في المئة من الأميركيين يشعرون بأن الحكومة تديرها (بضع مصالح كبيرة يعبأون لمصالحهم الخاصة) لا بمصالح الشعب. ويعارض ٩٥ في المئة منهم إلا تتجاوب الحكومة لرأيهم، كما يحصل واقعياً.